

مجلة البحوث الفقهية والقانونية 2025م

دور المنظم الجنائي في مواجهة الإخلال بالعقود الإدارية في ضوء النظام السعودي "دراسة مقارنة"

معاذ بن صالح الزين هدى محمد عبدالرحمن السيد

الملكية الفكرية والسطو الأكاديمي

استخدام الاقتباسات بشكل صحيح وفقاً للقواعد الأكاديمية المتبعة

- يبدو أن الباحث قد استخدم الاقتباسات بشكل منهجي، حيث تم ذكر بعض الاستشهادات من مصادر علمية أخرى.
- الاقتباسات المباشرة وغير المباشرة مدعومة بإشارات إلى مصادر موثوقة في النص.
- يُلاحظ أن الباحث قام بتضمين بعض الإحالات إلى المصادر الأصلية عند تحليل القوانين والتشريعات، مما يعكس الالتزام بالقواعد الأكاديمية.
- مثال: عند الحديث عن القوانين السعودية، أشار الباحث إلى الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة، مما يدل على توثيق المصادر القانونية بشكل مناسب.
- لم يكن هناك تنسيق موحد للاقتباسات في بعض المواضع، فقد يكون هناك خلط بين الاقتباس المباشر والاقتباس غير المباشر دون توضيح.
- لم يتم استخدام علامات الاقتباس في بعض الفقرات التي تبدو مأخوذة حرفياً من مصادر أخرى، مما قد يشير إلى إهمال في التوثيق الدقيق.
- مثال: في بعض أجزاء الدراسة، تمت إعادة صياغة نصوص قانونية أو تحليلية دون إشارة واضحة إلى المصدر، مما قد يؤدي إلى التباس حول أصالة الفكرة.

توثيق جميع المصادر بشكل صحيح؟

- البحث يحتوي على قائمة مراجع، وهو مؤشر على التزام الباحث بالتوثيق العلمي.
- في بعض المواضع، يظهر أن الباحث استخدم نظام توثيق علمي مقبول (مثل الإشارة إلى القوانين والأنظمة بشكل واضح).

- مثال :عند تحليل نظام العقوبات في السعودية، تمت الإشارة إلى قوانين مكافحة الفساد والرشوة بطريقة تُظهر الرجوع إلى مصادر رسمية.
 - لم يكن هناك نظام استشهاد موحد في كل أجزاء البحث، حيث قد يظهر تنوع بين الأنظمة APA ، أو MLA ، أو غيرها.
 - بعض الاقتباسات كانت بدون مراجع واضحة في النص، مما قد يثير الشكوك حول دقة التوثيق.
 - مثال :بعض الأفكار القانونية تبدو مأخوذة من مقالات علمية أو قوانين منشورة، لكن لم يتم ذكر المصدر بوضوح في نفس الفقرة أو عبر الحواشي السفلية.
- الاعتماد على مصادر موثوقة ومراجعة علمياً**
- البحث استند إلى مصادر رسمية، مثل القوانين السعودية والمراجع القانونية، مما يعكس اعتماداً على مصادر موثوقة.
 - هناك إشارات إلى دراسات مقارنة مع أنظمة قانونية أخرى، مما يدل على جهد الباحث في تعزيز البحث بمراجع علمية.
 - مثال :عند مقارنة النظام السعودي بالقوانين المصرية والجزائرية، تم الإشارة إلى القوانين والممارسات القانونية الرسمية في هذه الدول.
 - لم يتم الإشارة إلى ما إذا كانت جميع المصادر مراجعة علمياً أو مأخوذة من مجلات أكاديمية محكمة، مما قد يضعف موثوقية بعض الأجزاء.
 - بعض التحليلات القانونية تبدو وكأنها تستند إلى آراء شخصية أو دراسات غير مذكورة بشكل دقيق.
 - مثال :في بعض التفسيرات القانونية، لم يتم ذكر ما إذا كانت هذه التفسيرات معتمدة على أحكام قضائية أو آراء فقهية محكمة، مما قد يقلل من دقة المحتوى.
- احترام حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والمفكرين الآخرين**
- البحث يظهر التزاماً عاماً بمبادئ الأمانة العلمية، حيث لم يتم العثور على حالات واضحة من النسخ الكامل للمحتوى دون ذكر مصدره.
 - يبدو أن الباحث اجتهد في إعادة صياغة بعض الأفكار بدلاً من نسخها مباشرة من المراجع.

- مثال: عند تحليل مسؤولية الدولة الجنائية في العقود الإدارية، استخدم الباحث مصطلحات قانونية بطريقة تدل على إعادة الصياغة بدلاً من النقل الحرفي.
- بعض الفقرات تحتوي على معلومات قد تكون مأخوذة من مصادر أخرى دون إشارة واضحة، مما قد يثير تساؤلات حول حقوق الملكية الفكرية.
- في حال كان هناك إعادة صياغة دون توثيق، فقد يكون ذلك شكلاً من أشكال السطو الأكاديمي غير المباشر.
- مثال: في بعض الأجزاء التحليلية، لم يتم ذكر ما إذا كانت الفكرة مأخوذة من باحثين آخرين أو كانت استنتاجاً أصلياً للباحث.

الخلاصة:

- البحث يحتوي على أساس علمي قوي من حيث المراجع القانونية والمقارنات، لكنه بحاجة إلى تحسين دقة التوثيق والتأكد من الالتزام الصارم بالملكية الفكرية
- البحث يحتوي على أساس علمي قوي من حيث المراجع القانونية والمقارنات، لكنه بحاجة إلى تحسين دقة التوثيق والتأكد من الالتزام الصارم بالملكية الفكرية

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الثاني

221002181